

السلطة ، الصحافة والمثقفون

لصحابه إبراهيم إبراهيمي صادر عن دار لارماتون ، باريس 1989

عرض: شلبي عثمان
مترشح للماجستير

مدخل:

يعالج كتاب الأستاذ إبراهيم إبراهيمي موضوعا يكتسي أهمية كبرى، حيث يتعرض إلى العلاقة الموجودة بين السلطة، والصحافة والمثقفين في الجزائر، خلال فترة حساسة من التاريخ الجزائري (1962 - 1987) تميزت بحكم الحزب الواحد وسيطرة السلطة الحاكمة على مختلف وسائل الإعلام.

يحاول الكاتب تسليط الأضواء على دور المثقفين في مختلف مراحل تاريخ الجزائر ما بعد الاستقلال، حيث يتوقف عند وضعية الصحافة المكتوبة والأعلام السعوي البصري بمختلف جوانبه، متتبعا أصابع السلطة الحاكمة في هذه الأجهزة، وتأثير السياسة الإعلامية الرسمية على المحيط الثقافي والسياسي العام للبلاد.

وقد حاول المؤلف من خلال تحليله للبيانات المتعلقة بالانتاج الإعلامي بمختلف أشكاله رسم ملامح الوضعية الثقافية وانعكاساتها على الأبداع الثقافي. وعموما فإن الهدف الأول من هذه الدراسة، كما يؤكد المؤلف، هو طرح إشكالية تتمحور حول الحق في الإعلام وذلك بغرض الخروج في الأخير بالشروط الموضوعية التي تستطيع إيجاد إعلام كامل وموظف لخدمة مصالح البلاد، وكل هذا لن يتحقق بدون تحليل السياسة الإعلامية وتتبع تطور وسائل الإعلام منذ 1962. ويعتمد هذا التحليل التقييمي في تفسيراته على الأطار أو السياق الأيديولوجي والسياسي والثقافي العام للجزائر.

ولتحقيق هذه الأهداف قسم المؤلف دراسته إلى جزئين: حاول في الأول الأحاطة بمميزات الإعلام في الجزائر من خلال تطور وسائل الإعلام من 1962 إلى 1987، أما القسم الثاني فعرض فيه أهم ملامح السياق الأيديولوجي السياسي والثقافي.

القسم الأول: مميزات الإعلام من 1962 إلى 1987:

أهم ملاحظة تجدر الإشارة إليها، منذ البداية، هي إقرار السلطة سيطرتها (المونوبول) على الصحافة والإعلام عموماً، وذلك تدريجياً منذ السنوات الأولى لاستقلال البلاد، وذلك بحجة إستعادة السيادة الوطنية.

وتطور بذلك نظام تتحكم فيه السلطة الحاكمة بالإعلام، فقد تم تأميم الإذاعة والتلفزة في نوفمبر 1962 وإقرار «المونوبول» على مستوى توزيع المعلومات. أما في أوت 1966 فقد تم التحكم في توزيع الصحافة المكتوبة. وهكذا عرفت السلطة الحاكمة الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام فأرادت السيطرة عليها، وكان من أهم ملامح هذه السياسة هو دعوة كثير من المسؤولين إلى ادماج إحدى الجرائد القليلة التي كانت خارج سلطة الحزب. وأتضح هذه السياسة مع مجيء الرئيس هواري بومدين إلى السلطة في جوان 1965 وإنشاء لمجلس الثورة الذي تحكم في مقاليد وسائل الإعلام، ونلاحظ هنا أنه مع تطبيق سياسة التصنيع وتوجيه الاهتمام بشكل أساسي إلى المجال الاقتصادي تم إهمال المجال الثقافي، ويبدو ذلك من خلال الميزانية المخصصة له.

كما يلاحظ كذلك تخصيص معظم الميزانية إلى الوسائل السمعية البصرية وفي مقدمتها التلفزيون.

وتميزت فترة السبعينات بسياسة التعريب التي شملت بعض الصحف، وهكذا أصبح كل المجال الإعلامي في الجزائر تحت سيطرة السلطة، ونستثني من ذلك الإذاعات الأجنبية.

ولكن المشكلة التي ظهرت بعد فترة هو تفاقم التبعية في ميدان البرامج التلفزيونية، لكن المسؤولين لم يعيروا لها أي اهتمام لأنهم كانوا يعتقدون أن المهم هو السيطرة على هذه الأجهزة.

سرعان ما أثبت التطور التكنولوجي هشاشة الحدود الجغرافية، مع بروز مشاريع الأقمار الصناعية ذات البث المباشر، وهذا ما يفسر الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها السلطة بداية من الثمانينات خاصة سنة 1982 في الدورة السابعة للجنة المركزية لجهة التحرير الوطني والتي خصصت أساساً لملف الإعلام والشباب.

وقد تمثلت هذه الإجراءات في إنشاء بعض الجرائد اليومية الجديدة (المساء وأفاق في أكتوبر 1985) ومجموعة من المجلات المخصصة لمختلف الفئات الاجتماعية وكان بعضها باللغة الفرنسية، وهذا ما يناقض الخطاب السياسي الذي كان يدعو إلى تعريب وسائل الإعلام.

كما تمثلت هذه الإجراءات في تزويد بعض المؤسسات بالآلات طبع جديدة وادخال بعض الآلات الحديثة في الصحافة المكتوبة.

وأهم ما يميز هذه الفترة (1962 - 1987) فيما يخص المناخ الإعلامي هو بروز مرحلتين الأولى من 1962 إلى 1965 كانت فيها وسائل الإعلام عموماً والمكتوبة منها على الخصوص في يد مثقفين يمتاز بعضهم باستقلالية عن السلطة في التفكير إلى حد ما تجسدت في ترك نوع من الحرية في الانتقاد ومناقشة بعض القضايا الساخنة. ولعل هذه الاستقلالية النسبية تركزت في أساسها على الشرعية التاريخية إذ أن معظم أفراد هذه الشريحة المثقفة كانت قد شاركت في الحرب التحريرية على قدم المساوات مع كثير من المسؤولين السياسيين لكن سرعان ما تغيرت الأمور خاصة مع مجيء نظام الرئيس هواري بومدين الذي لجأ منذ وصوله إلى السلطة إلى الاعتماد على التكنوقراطيين الموظفين في إدارة هذه الأجهزة الإعلامية، لأنه بهم يضمن سلطته فالإداري الموظف يخاف على وظيفته لذلك يخضع في كثير من الأحيان للسلطة التي فوقه وقد أدت هذه السياسة إلى قتل الأبداع الثقافي وتشوه محتويات البرامج الإعلامية التي أصبحت لا تتلائم مع تطلعات المواطنين.

القسم الثاني:

المحيط الأيديولوجي السياسي والثقافي

السلطة، المؤسسات السياسية، الصحافة والمثقفون.

يرى المؤلف أن الأطار الأيديولوجي والسياسي والثقافي عرقل الى حد كبير الأبداع الثقافي والحريات العامة في الجزائر، وذلك بسبب سيطرة الدولة المفرطة على هذه المجالات لغرض المحافظة على مكانتها، هذه السلطة كانت تلجأ الى حد قمع حتى الحزب الذي تحكم باسمه من أجل الاستمرار في الوجود. وكان المبرر الذي تدافع به عن نفسها هو الشرعية التاريخية، وقد كانت سنة 1976 منعرجا هام في تطور الدولة الجزائرية، حيث ظهرت الى الوجود مؤسسات سياسية كانت غائبة من قبل، وتمثلت أساسا في الانتخابات التشريعية (1977)، كما عرفت الجزائر في 1976 عملية التصويت لصالح الميثاق الوطني (جوان) والدستور (ديسمبر).

لكن هذا المنعرج لم يكن حاسما ولم يحدث أي تغيير في عمق الممارسة السياسية في الجزائر حيث أن الرجال الذين كانوا يختارون على رأس هذه المؤسسات كانوا دائما يختارون من طرف السلطة ومن ثم فإنهم لا يستطيعون تهديد وجودها.

ومما ساهم في تدعيم واستمرار هذه الوضعية، التركيز منذ السنوات الأولى للاستقلال على الجانب الاقتصادي كمنهج نمو وسياسة للتطور ولكن النتائج التي توصلت إليها البلاد في نهاية السبعينات كانت سلبية الى حد كبير، مما أدى إلى إعادة الاهتمام بالجانب الثقافي.

ويبدو التناقض واضحا في النظام السياسي الجزائري بعد الثمانينات باستبعاد، خلال سنة 1983 (المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير)، منظري الخيار الاشتراكي مع استمراره في الدفاع عن هذا الاختيار.

إضافة الى هذه التناقضات نلاحظ سيطرة السلطة على مجمل الحياة السياسية والثقافية، حتى حزب جبهة التحرير لم يستطع أن يفعل شيئا لأنه أستبعد معظم مفكريه الذين كانوا من الممكن، بانتقاداتهم، أن يقفوا في وجه السلطة الحاكمة،

وأدى هذا الى تحول كل الهيئات السياسية في البلاد الى هيئات تنفيذية لما يأتي من فوق بما فيها المجلس الشعبي الوطني والمنظمات الجماهيرية لحزب جبهة التحرير الوطني.

ومما زاد الطين بله الحضر المضروب على إنشاء الجمعيات الخارجية عن سيطرة الحزب وتفتشي البيروقراطية «بمفهومها السلبي»، وهكذا أصبح المثقفون بعيدين عن مجالات التعبير بسبب غياب الحريات العامة وسيطرة الموظفين الرسميين على وسائل الاعلام، وهؤلاء يخافون على مستقبلهم السياسي المرتبط بالنظام القائم لذلك يعملون على استمراره بشكله الموجود. وفي مكان آخر يناقش المؤلف مفهوم المثقف لأنه يعتبر ذلك مقدمة أساسية قبل طرح إشكالية العلاقة بين هذا المثقف بالسلطة، الصحافة ومختلف المؤسسات، ويؤكد المؤلف على مسألة تركيز الصحافة وإعطاء الأهمية لجهاز التلفزيون من خلال تخصيص حوالي 80% من ميزانية الاعلام والثقافية له، وذلك لسهولة مراقبة التلفزيون، وتعتبر هذه الوضعية نتيجة للنظام السياسي المرتكز على الحزب الواحد.

وكل هذا من الأسباب التي جعلت المواطن الجزائري يعرض عن هذا الاعلام وهناك أسباب أخرى منها تهميش آراء المثقفين في هذه الوسائل التي أعطيت مسؤوليتها للبيروقراطيين ورغم هذا فإن التناقض يبدو واضحا حينما نستعرض قرارات اللجنة المركزية حول الثقافة حيث تنص بوضوح على «أن التوقع واللجوء الى وسائل الرقابة الشديدة ليست لها أية فعالية في الوقت الذي فتحت فيه نوافذ العالم على بعضها البعض نتيجة لثورة التكنولوجيا الحديثة في ميدان الاتصال والصناعات الثقافية، وقد أكد بعض المسؤولين الذين تفتنوا لهذا الخطر الخارجي منذ الثمانينات على حق المواطن في الاعلام، ووجوب البحث عن الموضوعية والحقيقة من أجل تحسين نوعية الصحافة وإعادة ثقة المواطن فيها.

وقد استمرت وضعية الاعلام كما كانت عليه باستثناء بعض التغيرات، وفي نهاية كتابه يقر المؤلف أنه لم تعد للنقابات الرسمية والاعلام الرسمي وكذا الجمعيات الرسمية أية مصداقية بسبب خضوعها لسيطرة موظفين من الحزب والحكومة، وقد أدى تجاهل إهتمامات الشباب الى انقطاع بين المسيرين وهذا

الجيل الذي جاء معظمه بعد 1962، والذي يمثل 65% من الشعب، هذا الجيل لم يعد يثق في الخطاب المبني على الشرعية التاريخية، وبدأ يتحرك ضد هذه الوضعية ويطالب بالمشاركة في الحياة السياسية وبالديمقراطية، وينتهي المؤلف الى أنه يجب البحث عن الموضوعية والحقيقة في ميدان الإعلام، وذلك لتقديم إعلام كامل وذو نوعية، وكل هذا لا يمكن تحقيقه دون احترام القوانين والقواعد الديمقراطية وكذلك بدون مشاركة المثقفين.